Ref: PRS 2021/06/1044 26.06.2021

اليوم الدولي لمساندة ضحايا التعذيب

"يهدف التعذيب إلى إفناء شخصية الضحية وإنكار الكرامة الكامنة لدى الكائن البشري.
وكانت الأمم المتحدة قد نددت بالتعذيب منذ البداية بوصفه أحد أحط الأفعال
التي يرتكبها البشر في حق إخوانهم من بني الإنسان."[1]

التعذيب[2] جريمة بموجب القانون الدولي. وهو محظور تماماً وفق جميع الصكوك ذات الصلة، ولا يمكن تبريره في ظل أية ظروف. وهو حظر يشكل جزءاً من القانون العرفي الدولي، ويعني ذلك أنه يلزم كل عضو من أعضاء المجتمع الدولي، دون اعتبار لما إذا كانت الدولة قد صادقت على المعاهدات الدولية التي تحظر التعذيب صراحة أو لم تصادق عليها. وتشكل ممارسة التعذيب على نحو منتظم وبشكل واسع النطاق جريمة ضد الإنسانية[3].

بهدف القضاء التام على التعذيب وتحقيقاً لفعالية أداء اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة، أو العقوبة القاسية، أو اللاإنسانية، أو المهينة (الاتفاقية الدولية لمناهضة التعذيب) أعلنت الجمعية العامة[4]، في قرارها 149/52 بتاريخ 12 ديسمبر 1997، يوم 26 يونيو يوماً دولياً للأمم المتحدة لمساندة ضحايا التعذيب.

وبالرغم من انضمام ليبيا[5] إلى الاتفاقية الدولية لمناهضة التعذيب، وصدور قانون[6] يجرم التعذيب، ولكن بسبب انتشار السلاح والمليشيات المسلحة والانقسام السياسي، لا زالت جريمة التعذيب في ليبيا منتشرة على نطاق واسع في السجون ومراكز الاعتقال التي تديرها وتشرف عليها أجهزة تتبع حكومة الوحدة الوطنية[7]، وفي مقار المليشيات المسلحة وعصابات الإتجار بالبشر، والتي هي خارج سلطة الحكومة.

وقد وثقت منظمات محلية[8] ودولية في تقاريرها التعذيب في مراكز الاعتقال، أحدثها تقرير[9] السيدة مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان أمام الدورة الاعتيادية رقم (43) لمجلس حقوق الإنسان، الذي أشار[10] إلى استمرار "ورود تقارير ذات مصداقية إلى بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا (البعثة)/مفوضية حقوق الإنسان (المفوضية) بممارسة الاحتجاز التعسفي أو غير القانوني، والتعذيب، وحالات الاختفاء القسري، واكتظاظ الزنازين والافتقار إلى وسائل الإصحاح والماء المأمون الصالح للشرب والإهمال الطبي والحرمان من الزيارات الأسرية" في مرافق الاحتجاز في غرب ليبيا. أما بالنسبة للسجون والمعتقلات في شرق ليبيا، في المناطق الخاضعة لما يسمى "الجيش الوطني الليبي"، فلم تتمكن البعثة/المفوضية من زيارة السجون الواقعة تحت سيطرة وزارة العدل والشرطة القضائية في الشرق[11]، بسبب " العقبات البيروقراطية وعدم تعاون السلطات" هناك.

تقرير مفوضية حقوق الإنسان، الذي عرض في الدورة الاعتيادية رقم (40) لمجلس حقوق الإنسان[12] أشار[13] الى أن "الاحتجاز التعسفي والحرمان غير القانوني من الحرية، والاختفاء القسري والتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة تُمارَس بشكل ممنهج" ومن أنماط التعذيب[14] الأكثر شيوعاً "الضرب والحرق بالسجائر والصعق بالكهرباء والتهديد بالقتل، والحرمان من العلاج الطبي، والتعليق في أوضاع مجهدة، والإيداع في أماكن صغيرة خانقة"[15].

من أنماط التعذيب التي يتعرض لها بعض المعتقلين تتم باعتقال أقاربهم، وقد وثق تقرير السيدة المفوض السامي، في سياق التقرير عن حقوق الطفل، قضية[16] احتجاز "قوة الردع الخاصة"، التابعة لوزارة الداخلية في حكومة الوفاق الوطني، "ثلاثة أطفال دون الخامسة من العمر بعد توقيف والديهم في مدينة زليتن في 3 فبراير 2018، ولم يُسمح لأقارب ومحامي الأطفال المحتجزين بالتواصل معهم". وقد تابعت التضامن هذه القضية، حيث تم الإفراج عن الأطفال الثلاثة بتاريخ 1 أكتوبر 2019، فيما لا يزال الأب والأم رهن الاعتقال.

ولا زالت ظاهرة العثور على جثث، ملقاة في مكبات القمامة وعلى جانب طرق فرعية وفي ثلاجات الموتى في المستشفيات، مستمرة[17]. الجثث غالبا مقيدة الأيدي وعليها آثار تعذيب وإصابات بأعيرة نارية في الرأس والصدر. ومنذ شهر يونيو 2020 قامت الفرق التابعة لهيئة البحث والتعرف على المفقودين بالعثور على عشرات الجثث في قبور فردية وجماعية في محيط مدينة ترهونة بعد انسحاب مليشيا الكانيات، ما يسمى باللواء التاسع، الموالية لخليفة حفتر. بعض الجثث لأطفال ونساء، وعثر على جثة وقد دفنت بجهاز التنفس الصناعي وأكياس التغذية[18]، وفي عُثِرَ على رفات أحد عشر جثة مكبلة اليدين ومعصوبة العينين، وجدت في حفرة واحدة بمقبرة جماعية بمشروع الربط في مدينة ترهونة[19]. وخلال الأربعة عشر شهراً من عدوان مليشيات خليفه حفتر على مدينة طرابلس (أبريل 2019 – يونيو 2020)، تم رصد حوادث تعذيب وقتل خارج نطاق القضاء للأسرى في المواجهات المسلحة وللمختطفين من المدنيين[20].

وبتاريخ 18 مارس 2021 استلمت أسرة المواطن محمد عبد الحكيم بيالة جثمانه[21] بعد اختطافه من منزله هو وعمه عبد المنعم بيالة يوم 20 يناير 2021. أصابع الاتهام اتجهت الى ما يسمى "جهاز دعم الاستقرار" الذي يقوده المدعو عبد الغني "غنيوه" الككلي، بسبب خلاف بينه وبين شقيق الضحية محمد. الجثمان كانت عليه آثار تعذيب عنيف وتم حفظه لفترة في ثلاجة، مما يوحي أن الضحية قُتل قبل فترة من تسليم الجثمان لأسرته. لم يصدر أي بيان من جهة رسمية بخصوص اختطاف وقتل محمد بيالة، ولم يُعلن عن أي تحقيق في الجريمة.

ولا يزال المهاجرون واللاجؤون يتعرضون لأنماط فظيعة من التعذيب والاعتقال التعسفي[22]. وأشار تقرير السيدة المفوض السامي[23] أمام مجلس حقوق الإنسان إلى "تواصل تعرُّض المهاجرين واللاجئين في ليبيا روتينياً للاحتجاز التعسفي والتعذيب بما فيه العنف الجنسي والاختطاف مقابل فدية والابتزاز مقابل المال والسخرة وعمليات القتل غير المشروع"، ومن بين مرتكبي هذه الانتهاكات "مسؤولين حكوميين وأعضاء في جماعات مسلحة ومهرّبين ..."، ولا تزال "النساء والفتيات المهاجرات يتعرضن أكثر من الرجال والفتيان للاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي"[24].

في شهر يناير من هذا العام تكرر العثور على جثث مهاجرين مصريين[25]، دخلوا ليبيا بشكل غير قانوني، قتلوا تحت التعذيب إثناء احتجازهم في أوكار عصابات الاتجار بالبشر، التي تنشط في المنطقة الحدودية شرق مدينة طبرق. وانتشرت مقاطع فيديو تُظهر تعرض مهاجرين غير شرعيين من مصر للتعذيب في طبرق، بعد مطالبة أسرهم بدفع فدية مالية مقابل إطلاق سراحهم. لكن بعضهم فارق الحياة بعد نقله إلى المستشفيات، إثر تعرضهم للتعذيب الشديد[26]. ووثقت منظمات دولية هذا العام انتهاكات خطيرة في مراكز اعتقال المهاجرين التابعة "لجهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية" في طرابلس. فقد ندد مكتب مفوض السامي لحقوق الإنسان[27] بما وصفه "عنف جنسي غير معقول ضد النساء والفتيات المهاجرات في مركز احتجاز شارع الزاوية بطرابلس" وطالب بالإفراج الفوري عن النساء المحتجزات. حيث تم توثيق محاولة قاصر صومالية الجنسية الانتحار بعد تعرضها للضرب والاعتداء هي وخمسة فتيات من نفس جنسيتها، بمركز احتجاز شارع الزاوية والذي يعرف "بـمركز حماية الفئات المستضعفة".

وأعلنت منظمة أطباء بلا حدود[28] عن تعليق أنشطتها في مركزي الاحتجاز "أبو سليم" و"المباني" بشكل موقت، نتيجة لما "تشهده المنظمة الطبية الدولية من حوادث عنف متكررة ضد اللّاجئين والمهاجرين في مركزي الاحتجاز في العاصمة الليبية طرابلس"، وقالت رئيسة بعثة أطباء بلا حدود في ليبيا، بياتريس لو، "لم يكن اتخاذ هذا القرار بالسهل، لا سيما أنّه سيؤدي إلى غيابنا عن مراكز الاحتجاز، علمًا أننا على دراية بالمعاناة التي تلمّ بالأشخاص بصورة يومية. لكن استمرار حوادث العنف والضرر الجسيم الّذي يُلمّ باللاجئين والمهاجرين، فضلًا عن المخاطر الأمنية التي تمس طاقمنا، قد بلغت جميعها مستويات غير مقبولة. لا يمكن لأطباء بلا حدود أن تقدم أي رعاية طبية وإنسانية في هذه المرافق حتى تتوقف أعمال العنف وتتحسن الظروف فيها".

أغلب الانتهاكات لا يتم التحقيق فيها أو محاسبة مرتكبيها بسبب ضعف أجهزة إنفاذ القانون في أغلب مناطق ليبيا، وفي بعض المناطق تعطلها بالكامل، وهو ما ترك الضحايا وأقاربهم يفقدون الأمل في الحصول على انصاف لقضاياهم من الجناة، والحصول على جبر الضرر، محليا في ليبيا.

ولكن ضعف أو غياب المحاسبة محليا لا يعني عدم إمكانية محاسبة الجناة كليا، فالاتفاقية الدولية لمناهضة التعذيب تمنح ضحايا التعذيب الفرصة لملاحقة الجناة قضائيا في أي دولة انضمت للاتفاقية. فوفقا للمادة الخامسة للاتفاقية *تتخذ كل دولة طرف ما يلزم من الاجراءات لإقامة ولايتها القضائية على جرائم التعذيب في الحالات التي يكون فيها مرتكب الجريمة المزعوم موجودا في أي اقليم يخضع لولاياتها القضائية*. عدد الدول الأطراف للاتفاقية يبلغ 170 دولة حول العالم[29].

مجلس حقوق الإنسان، وفي ختام الدورة الاعتيادية رقم (43)، تبنى قراراً[30] يطلب فيه من السيدة مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان أن تستحدث بعثة لتقصي الحقائق وترسلها إلى ليبيا[31]. وبتاريخ 19 أغسطس 2020 أعلنت السيدة باشيليت، مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، أسماء أعضاء بعثة تقصي الحقائق[32]، وفي 5 أكتوبر 2020 اعتمد مجلس حقوق الإنسان قراراً بتمديد ولاية[33] بعثة تقصي الحقائق حتى سبتمبر 2021. وبناءً على ذلك، ستقدم البعثة تقريرها إلى مجلس حقوق الإنسان خلال الدورة 48 في سبتمبر 2021.

منظمة التضامن لحقوق الإنسان تدعو السلطات الليبية إلى ضرورة السماح لبعثة تقصي الحقائق وأعضائها بالوصول دون عوائق إلى جميع الأراضي الليبية وتيسير عملها، والسماح للبعثة بزيارة

المواقع، والاجتماع والتحدث بحرية وفي إطار من الخصوصية، عندما يطلبون ذلك، مع من يرغبون في الاجتماع به أو التحدث معه من الضحايا، أو أقارب الضحايا، أو النشطاء، أو المنظمات الأهلية الليبية. وتحث التضامن الضحايا وأقارب الضحايا، أو من يمثلهم من النشطاء والمنظمات الأهلية الليبية، بضرورة التواصل مع البعثة لتوثيق الانتهاكات[34].

مجلس حقوق الإنسان، التابع للأمم المتحدة، لديه آليات خاصة لمتابعة تطبيق الاتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان، ولتوثيق أي انتهاكات[35]. من هذه الآليات الخاصة "*المقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة، أو العقوبة القاسية، أو اللاإنسانية، أو المهينة*[36]".

تدعو منظمة التضامن الضحايا والمنظمات الحقوقية الى ضرورة توثيق جرائم التعذيب لدى المقرر الخاص المعني بالتعذيب، وكذلك كافة الانتهاكات الأخرى لدى الآليات الخاصة بها[37].

منظمة التضامن لحقوق الإنسان، وفي إطار توثيق انتهاكات حقوق الانسان في ليبيا، تقوم بجمع بلاغات من الضحايا أو من أقاربهم، ترجمتها ومن تم تقديمها الى الآليات الخاصة الموضوعية. ومن أجل تيسير الأمر للمنظمات الليبية وللضحايا قامت التضامن بإعداد مذكرة موجزة تحتوي على تعريف بولاية "المقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب"، كيفية تقديم بلاغ للمقرر الخاص، والبلاغ النموذجي المعتمد لدى مكتب المقرر الخاص. مرفق بهذا البيان نسخة من المذكرة.

منظمة التضامن لحقوق الإنسان
طرابلس – ليبيا
26 يونيو 2021

---

[1] الأمم المتحدة، اليوم الدولي لمساندة ضحايا التعذيب.

[2] اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، المادة (1) الفقرة (1): "لأغراض هذه الاتفاقية، يقصد 'بالتعذيب ' أي عمل ينتج عنه ألم أو عذاب شديد ،جسديا كان أم عقليا، يلحق عمدا بشخص ما بقصد الحصول من هذا الشخص، أو من شخص ثالث، على معلومات أو على اعتراف ،أو معاقبته على عمل ارتكبه أو يشتبه في انه ارتكبه ،هو أو شخص ثالث أو تخويفه أو ارغامه هو أو أي شخص ثالث - أو عندما يلحق مثل هذا الألم أو العذاب لأى سبب يقوم على التمييز أياً كان نوعه، أو يحرض عليه أو يوافق عليه أو يسكت عنه موظف رسمي أو أي شخص يتصرف بصفته الرسمية ولا يتضمن ذلك الألم أو العذاب الناشئ فقط عن عقوبات قانونية أو الملازم لهذه العقوبات أو الذي يكون نتيجة عرضية لها."، اعتمدتها الجمعية العامة وفتحت باب التوقيع والتصديق عليها والانضمام اليها بموجب القرار رقم (46/39) المؤرخ في 10 ديسمبر 1984، وأصبحت نافذة بتاريخ 26 يونيو 1987.

[3] نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية المعتمد في روما في 17يوليه 1998، المادة رقم (7) الفقرة (و).

[4] الجمعية العامة للأمم المتحدة: القرار 149/52، اليوم الدولي للأمم المتحدة لمساندة ضحايا التعذيب.

[5] ليبيا انضمت الى "اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة، أو العقوبة القاسية، أو اللاإنسانية، أو المهينة"، بتاريخ 16 مايو 1989.

[6] سن المؤتمر الوطني العام القانون رقم (10) لسنة 2013 "في شأن تجريم التعذيب والاخفاء القسري والتمييز"، بتاريخ 14 أبريل 2013، الجريدة الرسمية، السنة الثانية العدد رقم 7 ، 28 مايو 2013، صفحة 431.

7 استلمت حكومة الوحدة الوطنية مقار الوزارات ومجلس الوزراء من حكومة الوفاق الوطني ومن الحكومة المؤقتة في شهر مارس الماضي. "الحكومة المؤقتة"، كان مقرها في مدينة البيضاء، شرق ليبيا، ولم تكن معترف بها دولياً، وحكومة الوفاق الوطني كان مقرها العاصمة طرابلس وكانت الحكومة المعترف بها دوليا منذ شهر ديسمبر 2015، بعد التوقيع على الاتفاق السياسي الليبي.

8 منظمة التضامن وثقت عشرات الحالات التي تم العثور فيها على جثامين ضحايا عثر على جثامينهم ملقاة في شوارع فرعية وفي مكبات القمامة وعليها أثار تعذيب، بعضها قتل تحت التعذيب والبعض الآخر قتلوا خارج نطاق القضاء، بأعيرة نارية غالبا في الرأس: "جرائم الاختطاف والتعذيب والتصفية في شرق ليبيا"، 13 فبراير 2015؛ "يجب على حكومة الإنقاذ الوطني وقف الانتهاكات في طرابلس"، 15 نوفمبر 2015؛ "مديرية أمن البيضاء: قتل رهن الاعتقال"، 9 ديسمبر 2015؛ "تواصل عمليات القتل خارج نطاق القضاء في بنغازي: خطف و قتل شاب عمره 16 سنة"، 13 ديسمبر 2015؛ "التضامن تستنكر جريمة قتل السجناء المفرج عنهم من سجن الرويمي وتعتبرها جريمة قتل خارج نطاق القضاء"، 13 يونيو 2016؛ "ملشيات موالية لخليفة حفتر تقوم بأعمال تعذيب و إعدامات لمهاجرين"، 15 يوليو 2016؛ "جرائم قتل خارج نطاق القضاء تقوم بها "القوات الخاصة" الموالية لحفتر في مدينة بنغازي"، 15 يوليو 2016؛ "جريمة حرب: قتل أربعة عشرة ضحية خارج نطاق القضاء"، 1 أغسطس 2016؛ "جريمة جديدة من سلسلة جرائم القتل خارج نطاق القضاء"، 13 أكتوبر 2016؛ "يجب على مكتب النائب العام التحقيق في جرائم القتل خارج نطاق القضاء ونشر نتائج التحقيقات"، 7 فبراير 2017؛ "تواصل جرائم القتل خارج نطاق القضاء"، 5 مارس 2017؛ "ليبيا: بيان بشأن جريمة إعدام خارج نطاق القضاء لستة وثلاثين مواطن في منطقة الأبيار"، 30 أكتوبر 2017؛ "بيان بشأن جرائم القتل خارج نطاق القضاء في مدينة بنغازي"، 31 يناير 2018؛ "ليبيا: بيان بشأن جريمة القتل خارج نطاق القضاء لثلاثة مواطنين في مدينة درنة"، 2 فبراير 2018؛ "آن الأوان لحكومة الوفاق الوطني لتحدد موقفها من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في سجن معيتيقه"، 10 أغسطس 2020؛ "إضراب سجينات عن الطعام في سجن معيتيقه احتجاجاً على استمرار الاعتقال بدون محاكمة"، 21 يناير 2021؛ "التضامن تشارك في الحوار التفاعلي حول تقرير المقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة اللاإنسانية"، 15 مارس 2021.

9 تقرير مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، مجلس حقوق الإنسان، الدورة (43): "حالة حقوق الإنسان في ليبيا ومدى فعالية تدابير المساعدة التقنية وبناء القدرات التي تلقتها حكومة ليبيا"، 23 يناير 2020. لم يُقدم مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان أي تقارير حول ليبيا منذ تقرير الدورة (43)، ومن المتوقع أن يُقدم فريق "البعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق في ليبيا" تقريره للمجلس خلال الدورة الاعتيادية رقم (48) والمقرر انعقادها في الفترة (12 سبتمبر – 1 أكتوبر 2021).

10 تقرير مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، مجلس حقوق الإنسان، الدورة (43)، الفقرة 57. أثناء الفترة المشمولة في التقرير "كان عدد الأفراد المحتجزين في 28 سجناً رسمياً خاضعاً لسلطة وزارة العدل يقدر بـ 813 8 فرداً، يوجد نحو 60 في المائة من بينهم رهن الاحتجاز السابق للمحاكمة. وفي المجموع، بلغ عدد النساء المحتجزات 278 امرأة، من بينهم 184 امرأة غير ليبية، و109 من الأطفال كانوا رهن الاحتجاز في سجونٍ تقع تحت حراسة الشرطة القضائية"، الفقرة 56.

11 تقرير مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، مجلس حقوق الإنسان، الدورة (43)، الفقرة 62. تلقت منظمة التضامن شهادات وبلاغات عن انتهاكات جسيمة يتعرض لها السجناء والمعتقلين في سجون الكويفية والشرطة العسكرية في بنغازي وسجن قرناده جنوب مدينة البيضاء، حيث يتعرضوا للتعذيب وبعض الحالات للاعتداء الجنسي، خاصة في قرناده وقسم الأمن الداخلي في سجن الكويفية.

12 تقرير مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، مجلس حقوق الإنسان، الدورة (40): "حالة حقوق الإنسان في ليبيا، بما في ذلك تنفيذ المساعدة التقنية وبناء القدرات والجهود الرامية إلى منع انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان وضمان المحاسبة عليها"، 4 فبراير 2019.

13 تقرير مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، مجلس حقوق الإنسان، الدورة (40)، الفقرة 59.

14 تقرير مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، مجلس حقوق الإنسان، الدورة (40)، الفقرة 63.

15 لمزيد من التفاصيل حول أنماط التعذيب في المعتقلات في ليبيا انظر تقرير مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بالتعاون مع بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا "تجاوزات خلف القضبان: الاحتجاز التعسفي وغير القانوني في ليبيا"، أبريل 2018.

16 تقرير مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، مجلس حقوق الإنسان، الدورة (40)، الفقرة 36.

17 "العثور على جثة "عبدالحكيم مسعود محمد المحيري" بمستشفى الحلاء بنغازي"، 2 يناير 2021؛ "العثور على 4 جثث في شارع الزيت ببنغازي"، 20 يناير 2021؛ "العثور على جثة مجهولة مكبلة اليدين على شاطئ البحر بمنطقة قاريونس بنغازي"، 15 يناير؛ "العثور على جثة مكبلة اليدين ومرمية بواسطة ثقالة داخل البحر بالقرب من فندق اشبيليا بنغازي"، 15 يناير 2021؛ "العثور على جثة مجهولة مكبلة اليدين على شاطئ البحر بمنطقة قاريونس بنغازي"، 19 يناير؛ "العثور على جثة "ميلاد محمد الحداد الورفلي" بثلاجة الموتى بمستشفى الحلاء بنغازي"، 23

يناير 2021؛ "العثور على جثمان "الحسن عبد السيد علي رمضان" بثلاجة الموتى في مستشفى الجلاء بنغازي"، 30 يناير 2021؛ "العثور على ثمانية (8) جثث مجهولة الهوية مقيدة بمنطقة الهواري بنغازي"، 18 مارس 2021؛ "العثور على جثتين مجهولة الهوية مقيدة الايدى للخلف على شاطئ البحر غرب مدينة بنغازي"، 19 مارس 2021؛

[18] ليبيا أوبزرفر: "صور مؤلمة لجثة تم استخراجها من مقبرة جديدة بمشروع الربط في ترهونة، وتَظهَرُ بها الجثة وقد دفنت بجهاز التنفس الصناعي وأكياس التغذية"، 3 سبتمبر 2020.

[19] منظمة رصد الجرائم الليبية: "تقرير: انتهاكات حقوق الإنسان في ليبيا خلال شهر يوليو 2020".

20 الحالات التي تم رصدها من أعمال تعذيب وسحل والقتل للأسرى وتمثيل بجثامينهم وتدنيسها، ارتكبتها القوات الموالية للواء المتقاعد خليفة حفتر. بتاريخ 22 أبريل 2019 تم العثور على جثمان حسين شطيبة، من قوة حماية غريان التابعة لحكومة الوفاق، وجثمان فاروق قزم، بعد أيام من ظهورهما في تسجيل مصور أسرى لدى أحدى أفراد قوات حفتر. شطيبة وقزم عثر عليهما وسط تسعة آخرين أعدمتهم قوات حفتر ودفنتهم في منطقة صحراوية بجندوبة. 30 أبريل 2019 عثر مقاتلو الكتيبة 166 التابعة لقوات حكومة الوفاق الوطني على جثة الضحية عبد السلام أبو دبوس، أحد أفراد قوة مكافحة الإرهاب، في داخل ثلاجة الموتى بمستشفى السبيعة، التي استعادوا السيطرة عليها عقب أيام من ظهور تسجيل صوتي لأبو دبوس، وهو يناشد زملاءه التدخل لإطلاق سراحه بعد وقوعه أسيرا في أيدي مقاتلي مليشيا غرفة عمليات اجدابيا بقيادة شخص يدعى فوزي المنصوري آمر محور عين زارة. 2 مايو 2019 وصل جثمان وليد الزويك إلى مستشفى الزاوية التعليمي مع عدد اثنان من الجثامين قيل أنها مجهولة الهوية، الجثامين الثلاثة كانت عليها أثار تعذيب. عائلة الزويك تقول أن رفاقهم أخبروهم أن الزويك تم أسره من قبل قوات حفتر وهو مصاب وتمت تصفيته فيما بعد. هذه الحوادث وحوادث أخرى موثقة في تقرير صحيفة العربي الجديد "انتهاكات مليشيا حفتر... تنكيل بالأسرى والجثث من بنغازي حتى طرابلس"، 12 مايو 2019. الانتهاكات التي تم رصدها من الانتهاكات التي ارتكبتها القوات الموالية لحكومة الوفاق الوطني تمثلت في الضرب بالأيدي والإهانة اللفظية وتصوير الأسرى وإجبار بعضهم على ترديد شعارات مؤيدة لحكومة الوفاق أو مناهضة لحفتر. وأبرز حوادث التعذيب اللفظي والبدني التي قامت بها قوات موالية لحكومة الوفاق الوطني، هي المعاملة المهينة والحاطة للكرامة التي تعرض لها اللواء طيار عامر الجقم، الذي أسرته قوات الوفاق يوم 7 ديسمبر 2019، عندما تم اسقاط طائرته غرب طرابلس. اللحظات الأولى لأسر الجقم (فيديو) لم يظهر على وجهه أي إصابات، ولكن لاحقا (فيديو) ظهر وجهه متورم وانتفاخ جفن العين اليسرى، مما يشير الى تعرضه للكم على الوجه، كما تم تصويره وهو في ملابسه الداخلية ويتعرض للإهانة (صور).

[21] قوة حماية تاجوراء: "تصفية الشاب "محمد عبد الحكيم بالة" على يد "غنيوه الككلي" رئيس ما يسمى جهاز أمن الاستقرار"، 18 مارس 2021.

[22] في شهر ديسمبر 2018 نشر مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان وبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا تقريراً يُفصّل سلسلة مروعة من الانتهاكات والاعتداءات التي يتعرض لها المهاجرون واللاجؤون في مراكز الاحتجاز التابعة "لجهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية"، "اليأس والخطورة: تقرير حول أوضاع حقوق الإنسان للمهاجرين واللاجئين في ليبيا"، 18 ديسمبر 2018. التقرير خلص إلى أن المحتجزون يتعرضون وبشكل ممنهج "للتجويع والضرب المبرّح والحرق بأجسام معدنية ساخنة والصعق بالكهرباء ويقاسون أشكالاً أخرى من سوء المعاملة وذلك بهدف ابتزاز الأموال من أسرهم عبر نظام معقد من التحويلات المالية"، وأضاف التقرير أن " الغالبية العظمى من النساء والفتيات المراهقات اللواتي قابلتهن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا أفدن بأنهن تعرضن للاغتصاب الجماعي من قبل المهربين أو تجار البشر ... التعذيب وسوء المعاملة والسخرة والاغتصاب من قبل الحراس".

[23] تقرير مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، مجلس حقوق الإنسان، الدورة (43)، الفقرة 36.

[24] وجمعت البعثة والمفوضية شهادات على أحداث روتها نساء وفتيات مهاجرات تحدثن فيها عن "أن المهربين والمتجرين بالبشر وأعضاء الجماعات المسلحة والسلطات المحتجزة قد عذبتهن واعتدت عليهن جنسياً أثناء عبورهن في ليبيا وفي مراكز احتجاز المهاجرين". وأضاف تقرير البعثة/المفوضية مواصلة "حراس السجون ومراكز الاحتجاز الاعتداء جنسياً على نزيلات السجون الليبيات والأجنبيات" وتلقت البعثة/المفوضية "تقارير مثيرة للجزع عن العنف الجنسي الذي يمارَس على النساء والرجال والفتيان في سجون ومراكز الاحتجاز، بما في ذلك ادعاءات العنف الجنسي والاغتصاب في سجن معيتيقه على يد قوات الردع الخاصة"، تقرير مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، مجلس حقوق الإنسان، الدورة (43)، الفقرة 30 والفقرة 31.

[25] قناة الحرة: "واقعة متكررة.. جثث مصريين عليها آثار تعذيب في ليبيا"، 16 يناير 2021.

[26] جريدة الشرق الأوسط: "احتجاجات في شرق ليبيا تنديداً بـ«خطف» مصريين"، 24 يناير 2021. البحث الجنائي البردي: "إنقاذ 12 مهاجر مصري غير نظامي"، 13 يناير 2021. وقام اللواء 444 التابع للمنطقة العسكرية طرابلس بحملات مداهمة لأوكار عصابات الاتجار بالبشر المنتشرة في بني وليد. في إحدى الحملات تم "تحرير قرابة 120 رهينة تعرضوا للتعذيب ولعمليات ابتزاز بحسب إفادتهم وبحمل جلهم الجنسية المصرية". وأعلنت مديرية أمن الكفرة،

جنوب شرق ليبيا، عن قيام عناصر الأمن هناك "تحرير 156 شخص من الجنسيات الصومالية والإرترية والسودانية بينهم 15 امرأة و5 أطفال من منزل يستخدمه تجار البشر سجن لاحتجاز وتعذيب المهاجرين"، 21 فبراير 2021.

[27] مكتب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، قسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: "عنف جنسي غير معقول ضد النساء والفتيات المهاجرات في مركز احتجاز شارع الزاوية بطرابلس - تحويع ومحاولات انتحار من اليأس. نحث على الإفراج الفوري عنهن وحمايتهن"، 8 يونيو 2021.

[28] منظمة أطباء بلا حدود: "العنف المتكرر ضد اللاجئين والمهاجرين في مراكز الاحتجاز في طرابلس يجبر أطباء بلا حدود على تعليق أنشطتها"، 23 يونيو 2021.

[29] United Nations Treaty Collection, status of the "Convention against Torture and Other Cruel, Inhuman or Degrading Treatment or Punishment", as at 25th June 2020.

[30] مجلس حقوق الإنسان، الدورة (43): القرار رقم (A/HRC/43/L.40) "تقديم المساعدة التقنية وبناء القدرات لتحسين حالة حقوق الإنسان في ليبيا"، 22 يونيو 2020.

[31] إرسال بعثة دولية مستقلة لتقصي حقائق وظروف حالة حقوق الإنسان في جميع أنحاء ليبيا، وجمع واستعراض المعلومات ذات الصلة، وتوثيق الانتهاكات والتجاوزات المزعومة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني من جانب جميع الأطراف في ليبيا من بداية عام 2016، بما في ذلك توثيق أي أبعاد جنسانية لهذه الانتهاكات والتجاوزات، وحفظ الأدلة بغية ضمان محاسبة مرتكبي انتهاكات أو تجاوزات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

[32] مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان: "ليبيا: باشليت تعيّن خبراء البعثة المستقلة لتقصي الحقائق"، 19 أغسطس 2020.

[33] مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان: "البعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق في ليبيا".

[34] مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، البعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق في ليبيا: "دعوة لتقديم معلومات".

[35] مجلس حقوق الإنسان، التابع للأمم المتحدة، لديه آليات خاصة لمتابعة تطبيق الاتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان، ولتوثيق أي انتهاكات. هذه الآليات تُسمى الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان، وهم خبراء مستقلون في مجال حقوق الإنسان مكلفون بولايات لتقديم تقارير ومشورة بشأن حقوق الإنسان من منظور مواضيعي أو خاص ببلدان محددة. ونظام الإجراءات الخاصة عنصر أساسي في آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ويغطي جميع حقوق الإنسان: المدنية والثقافية، والاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية. وتوجد، حتى سبتمبر 2020، 44 ولاية مواضيعية و11 ولاية قطرية.

[36] Special Rapporteur on Torture and Other Cruel, Inhuman or Degrading Treatment or Punishment (link).

[37] الآليات الخاصة، الخبراء وفرق العمل، تقوم بمخاطبة السلطات الليبية ومساءلتها، وبناء على تفاعل السلطات مع الآليات من عدمه وبناء على البيانات المتوفرة تقوم بإصدار رأيها القانوني. هذه الآليات الخاصة توفر السبيل لتوثيق الانتهاكات للمحاسبة.